

وزير «الكنغ فو» والأوقاف!!



مؤخراً فاحت
روائع مزكمة
مبعثها حزب «الإصلاح»
لإثارة الطائفية وبيث
الخطاب المتشدد وأفشاء
ثقافة الغلو والإقصاء..
حزب «الإصلاح»
بملايئه وكهنته يحدث
انحرافاً خطيراً برسالة
المسجد، كما يسعى
لإشغال فتنة ملعونة مع
الحوثيين.
هناك مؤشرات لطغيان
خطاب التشدد واستحواد
أفراد من حزب الإصلاح
على المنابر وإقصاء
وتهميش خطباء
الوسطية والاعتدال.
كل هذا يحدث على
الساحة ووزارة الأوقاف
مشغولة بوكالات
السياحة والسفر يات
ووزيرها مسافر
لمشاهدة مباريات
منتخب «الكنغ فو».



وزير التخطيط والتعاون
الدولي ذهب وأفراد أسرته
في جولة إلى بيروت تحت
مسمى حضور مؤتمر
الاسكوا.

الوزير أعلن أن تذاكر
السفر لأفراد أسرته كانت
على حسابها الشخصي..
لكن يبقى السؤال: هل
يجاز الفندق والمواصلات والاتصالات والوجبات
على وزير المالية..؟

وزير النقل سافر إلى
العاصمة البريطانية لندن
لحضور مؤتمر مكافحة
الإرهاب والقرصنة البحرية..
تصوروا.. إنه يمارس
القرصنة والإرهاب على
عمال ميناء عدن..
إنها قرصنة من أجل
بدل السفر..

سعد الدين بن
طالب وزير الصناعة
والتجارة شارك في
مؤتمر الأمم المتحدة
الثالث عشر للتجارة
والتنمية الذي عقد في
دولة قطر خلال شهر
أبريل.

معمّر
الإيراني
وزير الشباب
والرياضة شارك
في اجتماعات
المؤتمر العالمي
الثاني لوزراء
الرياضة الذي
عقد في موسكو خلال الفترة ١٢ -
١٨ ابريل الماضي.

«الهيئة».. وذمة باسندوة

لا أحد يمكنه
تفسير عدم
إصرار الهيئة الوطنية
العليا لمكافحة الفساد-
التي عرف عنها تتبع
الأملاك «والمصاري»
حق المسؤولين
تحت مسمى «الذمة
المالية»- متابعة
باسندوة وخبرته
لتسليم إقراراتهم
بالذمة المالية.. ربما
أن الهيئة تعتمد ماورد
في «الأثر» عن نزاهة
باسندوة ومن هم
(تبعه) ولا تتأمل بأن
عام ٢٠١١م قد اسقط
جلود الأنياب من على
ظهور الشياطين!!
لذا يفترض على
الهيئة أن تجعل آخر
أعمالها إلزام الباسندوة
بتقديم «ذمته» قبل
أن تفاجأ بتهديدات
دولية لتجميد
أرصده!!



«قانون المخلافي» و«عطر منشم»!!

كل وزير في حكومة الوفاق يشغل
نفسه بشيء لإضاعة الوقت الممل الذي
تعيشه الحكومة..
ولعل الدكتور محمد المخلافي وزير الشؤون
القانونية كان أكثرهم انشغالا لنفسه لعلمه
التام بأن وزارته لا «تهش ولا تنش» وأن البلاد
«باغرة» قوانين.
الوزير «دور» لنفسه مشروعاً سماه «قانون
العدالة الانتقالية» ليجعل الانتقال السياسي في
اليمن على أساس الحق في الحقيقة بحد قول
الوزير الذي يريد تسليط الأضواء على تصرفات
اليمنيين منذ حروب عبس وذبيان الى حروب
النجدة وعناصر الاحمر بالحبسة.

«قانون المخلافي» لن يختلف عن «عطر منشم»
.. و«منشم» امرأة جاهلية عطارة دارت حول
عطرها روايات كثيرة ويضرب به المثل في التشاؤم
وإذكاء الاحقاد - فالقانون سينكأ الجروح من
كل زاوية، لأن الجلادين والضحايا لا يزالون
أحياء ويتناوبون الأدوار.
المخلافي سيفتح بقانونه أبواب
الجشع والنهم والانتقام وتصفية
الحسابات.. وصدق القائل: «إن
الذي فكر بقانون العدالة الانتقالية
في اليمن يريد أن يزيل التاريخ
السياسي للأحياء أكثر من أنه
يريد أن يثار للموتى!!

المنفلتون في انفلات العمراني!!

لا يزال الوزير منفلتاً وكأنه قد استطاب
الانفلات الذي صار سمة في إعلامه
إزاء تعاطيه
للقضايا
الوطنية.
كانه لم
يعد بمقدور
الوزير
في ظل الجو
الإعلامي المشحون
بالانفلات إعادة النظر
بانفلات المنفلتين في
وزارته أو تحت انفلاته عن
الوفاق.

خاطب إعلام «العم
راني» الغرائز
بطريقة «بيذئة»
استلقت البعض من
الجمهور لبعض
الوقت ولكنها
أوصلت الإعلام
الى مرحلة
الانفلات.
وبعد
خطاب رئيس
الجمهورية المناضل
عبدربه منصور هادي الذي
وصف فيه إعلام العمراني بالمنفلت

باسندوة يوقع على إعدام مصطفى العماري



مواطناً سعودياً ويقبع بالسجن أكثر من عشر سنوات..
المغتربون اليمنيون وكل أبناء اليمن تعهدوا بإنقاذ
مصطفى من الإعدام بحد السيف وبدأوا بجمع التبرعات
لتوفير المبلغ المطلوب من مصطفى..
أما أسرة وأقرباء ومحبو مصطفى العماري فقد أصابهم
الذهول.. وقالوا: كيف يرحم ابننا مصطفى أولياء دم المقتول
ولا يرحمه رئيس الوزراء محمد سالم باسندوة..
أما أم مصطفى فمازالت تبكي على ضناها وتستغيث بأهل
الخير.. إنقاذها من الإعدام.. بعد أن تركه باسندوة..

مضى أكثر من عشرين يوماً منذ أن رفع الاخ مجاهد
القهالي وزير شؤون المغتربين مذكرة الى الاستاذ
محمد سالم باسندوة بخصوص تدخله لإنقاذ المواطن
مصطفى العماري من الإعدام والتكفل بدفع الدية
لأولياء الدم في السعودية.
المتابعون للقضية والتي صارت قضية رأي عام لليمنيين
في الداخل والخارج اقتنعوا مؤخراً أن رئيس الوزراء باسندوة
قد خذل الجميع واعتبروا صمته إعلاناً واضحاً بالموافقة على
إعدام المغترب مصطفى العماري الذي دافع عن شرفه وقتل

غرفة عمليات لوزيري الدفاع والداخلية!!

اعتقد جازماً أن المطلوب
الوحيد الذي يتفق عليه أبناء
الشعب اليمني اليوم هو نقل الدولة
الى مأرب لإشعار «الجدعان» وغيرهم
أن الحرب ليس متروكا على الغارب..
فما يحصل للكهرباء وأنايب
النفط والغاز بحاجة الى مواقف
قوية وبطولية «فالدروع» لا تجدي
مع المخربين وكذلك العواطف
المتأججة!!

ما يحصل لأبراج وخطوط
نقل الكهرباء من تخريب لا
يحتاج لتصريحات الوزير سميع
«العشوائية» ولا يحتاج لاتهامات
باسندوة أو قيادات حزبية لطرف
أو لشخص ما، كما أنه لا يحتاج
لكشف وزير الداخلية لأسماء
المعتدين، فرغم التصريحات
والاتهامات والكشف لاتزال الأبراج
والخطوط تعاني المشكلة نفسها،
وبالتالي لا بد من غرفة عمليات
هناك لوزيري الداخلية والدفاع
وتحميلها مسؤولية حماية الخطوط
والأبراج والأنابيب واعطائها كافة
الصلاحيات.
وعلى الوزيرين استشعار أن الشعب
هو الرقيب على مهمتهما وهو مطلق
الصلاحيات.
فدعونا نراهن على «الوزيرين»
على الأقل في هذه المهمة!!

